

إلى: معالي ناصر بن ثاني الهاملي وزير الموارد البشرية والتوطين
نسخة منه إلى: سعادة السيد منصور عبدالله خلفان جمعة أبو الهول ، سفير الإمارات لدى المملكة المتحدة

10 أبريل 2020

صاحب السعادة

نحن، ائتلاف يضم عدد من منظمات المجتمع المدني والنقابات، نكتب لنتمنى على حكومتكم الموقرة، ضمان حصول العمال المهاجرين على الحماية الكافية من كوفيد-19، ونقترح عدد من التوصيات العامة في هذا الشأن. ونحثكم على اتخاذ الإجراءات لحماية صحة العمالة المهاجرة، والصحة العامة بشكل عام. وغني عن القول، أن هذه الإجراءات يجب أن تكون متسقة مع حقوق الإنسان الأساسية والمبدأ الأساسي لعدم التمييز. وكما أوضحت شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة في بيانها الصادر في 20 مارس، فإن "إدراج جميع المهاجرين والفئات المهمشة، في جميع جوانب التعامل مع كوفيد-19، أمر ضروري، سواء كنا نتطلع إلى الوقاية، أو الكشف عن الإصابة، أو الرعاية، أو الوصول العادل إلى العلاج، وكذلك في تدابير الرعاية أو الاحتواء أو ظروف العمل الآمنة"

وإذ تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة وبشكل كبير على العمالة المهاجرة ذات الدخول المتدنية، فإن الغالبية العظمى تأتي من جنوب، وجنوب شرق آسيا. وبرغم الإجراءات العديدة الجديرة بالثقة التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة نحو إصلاح العمل، فإن العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة لا يزالون عرضة لانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بـ كوفيد-19. وتشمل هذه الانتهاكات، إقامتهم في مساكن عمالية مكتظة، وصعوبة وصولهم إلى الرعاية الطبية والتأمين الصحي، كما أن مراكز احتجاز المهاجرين والسجون وجدت في كثير من الأحيان مكتظة بالموقوفين في مساحات ضيقة، وتفقر لأدنى المعايير الصحية والنظافة. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل أن يؤثر وقع كوفيد-19 على الاقتصاد بشكل غير عادل ومتناسب على العمال المهاجرين عندما يتعلق الأمر بقضايا التوظيف مثل انخفاض الأجور وفقدان الوظائف.

ونظراً لهذه المخاطر، فإننا نعتبر عن قلقنا من النقص النسبي في المعلومات حول انتشار فيروس كورونا في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لتذكركم بأن الحكومات مسؤولة عن توفير المعلومات اللازمة لحماية الحقوق وتعزيزها، بما في ذلك الحق في التمتع على الصحة الجيدة. وفي هذا الصدد، نود أن نحثكم على التأكد من أن حكومتكم تحترم بدرجة كبيرة الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ولا يتجاوز تقييدها ما تسمح به المعايير الدولية. وتؤكد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "أهمية توفير التعليم والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشكلات الصحية الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك طرق الوقاية منها ومكافحتها". ولنتكون الاستجابة لتقشي كوفيد-19 صحيحة، لا بد من ضمان جاهزية المعلومات الصحية والحديثة حول الفيروس، وكذلك الوصول إلى الخدمات، وإلى مسببات العطل في هذه الخدمات، والجوانب الأخرى للاستجابة لتقشي المرض.

وفي ضوء ما تم توثيقه حول أوضاع العمالة المهاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يؤكد كونها الأكثر عرضة للضرر، والدور المهم الذي تلعبه حمايتهم في الحفاظ على حقوقهم وضمان استجابة فعالة من قبل أجهزة الصحة العامة لتقشي كوفيد-19، فإننا نحثكم على اتخاذ الخطوات التالية لحماية العمال المهاجرين من ذوي الأجور المتدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أدناه نقترح توصيات عامة، ندرك أن حكومتكم تتبعضها بالفعل:

- التأكد من أن جميع العمال، سواء الخاضعين للعزل أو غيرهم، ممن يعيشون في أوضاع تجعلهم معرضين للإصابة بالفيروس، لديهم القدرة للوصول بشكل مكافئ إلى مرافق الفحص، وأن يحصلون على العلاج الطبي المناسب، وأن يطمئن العمال غير النظاميين إلى إمكانية حصولهم على العلاج الطبي، دون خوف من التبعات السلبية التي قد يتعرضون لها بسبب وضعهم، بما في ذلك التوقيف أو الترحيل. كما أنه لا بد من أن يتوفر للعمال أماكن الإقامة المناسبة، بما في ذلك المرافق التي تسمح لهم بعزل أنفسهم في حين الحاجة لذلك، وكذلك المياه الكافية والطعام وأدوات النظافة بما يمكنهم من حماية أنفسهم بفعالية.
- التأكد من تجنب فرض عقوبة الاحتجاز على انتهاكات الحجز الصحي. ذلك لأن العديد من مرافق الاحتجاز ستجعل الموقوفين أكثر عرضة للإصابة لأن اكتظاظها، ودورات المياه المشتركة فيها، وافتقارها إلى النظافة تجعل من المستحيل تنفيذ التدابير الاحترازية لمنع تقشي كوفيد-19. والتأكد من خضوع العمال الذين تم احتجازهم في وقت سابق للفحص، وتوفير الرعاية الطبية إذا لزم الأمر، وإطلاق سراحهم من الحجز مع توفير إمكانية العزل الذاتي لهم عند الضرورة. وتجنب الترحيل التعسفي للعمال، بما في ذلك اعتبار الأمر وسيلة لاحتواء تقشي كوفيد-19. كما يجب تعليق القبض على العمال ممن تم اتهامهم بـ "الهروب" أو إية انتهاكات أخرى لأنظمة الهجرة، مع ضمان توفير خياراً أكثر أماناً كمكان للإقامة، إذا ما أصبحوا بلا مأوى. وإعطاء المحتجزين بسبب هذه الانتهاك ممن هم في انتظار تطبيق عقوبة الترحيل، خيارات في خلال هذا الوقت الذي يشهد مخاطر صحية وقيود على السفر الدولي مما يجعل الترحيل مستحيلاً في المستقبل القريب. والتأكد من إمكانية تمديد فترة تجديد تأشيرة الدخول والبطاقات الشخصية إلكترونياً عن طريق الإنترنت خلال هذه الفترة.

- الاستفادة من مساهمات ودعم النقابات الوطنية والقطاعية حيثما وُجدت. وضمان استمرار حصول العمال المهاجرين غير القادرين العمل، بسبب خضوعهم في الحجر الاحترازي، أو ممن تأكدت إصابتهم بكوفيد-19، على أجورهم، وأن يحظوا بمستوى معيشي لائق، وألا يستغل أصحاب العمل هذا الوضع كغطاء للقيام بممارسات تعسفية كالخصومات غير العادلة أو عدم دفع الأجور أو الفصل التعسفي. ومراقبة الأعمال للتأكد من سلامة أوضاع العمل ومن تطبيق الشركات في جميع القطاعات للإرشادات والمتطلبات، بما في ذلك ضمان وصول العمال للتدابير الحمائية اللازمة، وتلبية متطلبات الصحة والسلامة بما في ذلك الخاصة بكوفيد 19. وضمان حصول العمال على حلول إن تعرضت حقوقهم للانتهاك، خصوصاً في هذا الوقت الذي يتفاقم فيه وضعهم الهش.
- تزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة لضمان عدم تعرض العمال المهاجرين بما فيهم عاملات المنازل للتمييز أن الوصم فيما يتعلق بفيروس كوفيد-19. ضمان حصول عاملات المنازل تحديداً، وبسبب وضعهم الأكثر عرضة للضرر، على التدابير الحماية المناسبة والرعاية الصحية بشكل منتظم، والحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر في حالة عدم القدرة على العمل بسبب المرض. ويجب توجيه أصحاب العمل إلى تزويد عاملات المنازل بمعدات الحماية كالفازات والأقنعة لاستخدامها أثناء التنظيف ورعاية أفراد الأسرة المرضى، واحترام حقوقهم فيما يتعلق بتحديد ساعات العمل وتوفير يوم راحة أسبوعياً. كما على السلطات التأكد من وجود خط ساخن يلجأ إليه العمال أو عائلاتهم في أوقات الشدة، ولمعالجة أية مخاوف قد تتناوب العمال في هذه الفترة.

ولقد قمنا بإرسال خطابات مشابهة لدول الخليج الأخرى ذات الأوضاع المماثلة من حيث تواجد العمال المهاجرة الأكثر عرضة للضرر فيها، ونود حث حكومتكم أن تقدم نموذجاً قيادياً في التصدي لهذا الوضع.

Amnesty International



Building and Wood Workers' International



Business & Human Rights Resource Centre



Center for Migrant Advocacy - Philippines



Cross-Regional Center for Refugees and Migrants



Equidem



Equidem Nepal



Fair/Square



François Crépeau

Professor of Public International Law, Director of the McGill Centre for Human Rights and Legal Pluralism and Former United Nations Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants

Global Labor Justice



Human Rights Watch



Humanity United



International Transport Workers Federation



International Trade Union Confederation



MigrantRights.org



Solidarity Center

